

الما حكم به النبي عليه السلام على احاد الامه وذلك بحكمهم على كل من رضى من الامه
بما حكم به النبي عليه السلام على ما عرفت في الزنا وكحسبهم ضرب الجنيه على كل عوي
نمارواه عبد الرحمن عوف من حكمه عليه السلام على مجوس صحر الى غير ذلك من
الوقائع فلو لان حكمه عليه السلام على اولاد حكم على جميع الامه والاما اجموعا
على ذلك قلنا حكم الصحابه على جميع الامه ان كان مع معرفتهم بالنساء وفي المعنى
الموجب للحكم فهو الفاس ولا نزاع فيه وان كان مع عدم معرفتهم بالنساء وفي المعنى
وهو خلاف الاجماع السرايع قالوا لو كان خطابها عليه السلام لواحده من امته
خاصا به دون الامه لكان قوله عليه السلام لا يردده حتى يجره من
الضمان والمعجزه لا يجزي احد ابدا برك زياده من غير فائده وكذا خصصه
خبره بقوله شهادته وحده وكذا قوله لا يركن حتى يدخل الصف والعا زادك
الله حرضا ولا بعد وكذا قوله لا عرابي زوجته امراه مما معه من القران هذا الى ان
لا احد يورثه وكذا خصصه لعبد الرحمن عوف بلبس الحرير فلو لان حكمه على الواحد
حكمه على جميع امته لما احتاج الى التخصيص على التخصيص ولكن لان فائده
في التخصيص بل فيه فائده وهي قطع الحاق غيره ولا يتم في هذه الاحكام نظير القياس
كاقدم المسئلة التاسعة عشر "مسئلة جمع المذكر السالم كالمسلمين
وغيره فعملوا مما جعلت فيه المذكر على الموث لا يدخل فيه النساء ظاهره خلافا
للمخالفة لانا المسلمين والمسلمات ولو كان داخلها لما حسن فان قد روي في النصوص
فائدة الماسيس اولى وايضا فالتام سلمه نارسول الله ان النساء قلن ما نرى الله ذكر الرجال
فانزل الله ان المسلمين والمسلمات ولو كان داخلها لم يصح تفرده النبي وايضا فاجماع
العربيه على انه جمع للمذكر المجموع منها فالتخصيص بالمذكر كالرجال ومنها ما لم يخص
بالمؤنث كالنساء ومنها ما شترك فيه المذكر والمؤنث على السواء كالناس وقيل جمع لكل
على ان ما هو مختص بالمذكر لا يتناول المؤنث وبالعكس واجمعا على ان المشترك بينهما
نساء وبان اللجوء تحتها وانما اختلفوا في المجموع التي نظرت بها اعلامه اللدك
كالمسلمين والمؤمنات فعملوا مما جعلت فيه المذكر لظهور علامه الذكر فيه هل يدخل
النسائية حقيقة أم لا فذهب لثنا فيه والمالكيه والذخريه والاساعره والمعتزله

الانه يدخل فيها لسا ظاهرا وذهبا لخالفة واوبى كون داود وسدوذ من الناس
الان النساء دخل في حقيقته والاول هو المختار والدليل عليه من ثلثه اوجه الاول
قوله تعالى ان المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الا انه وحده الاحتجاج بما
انه عطف جمع المؤمنات على جمع المذكر فلو كان المؤنث داخلها لما حسن عطفه عليه
لعدم فائده قوله فان قدر محضه للتوضيح ففائدة التاميس اولى فان قيل
لا نسلم انما فائده فمبطل فيه فائده وهي ان محض العطف يلفظ بخص النساء نصيبه
المايكذ قلنا لو اعتقدنا عدم دخولها في جمع المذكر كانت فائده تخصيصها بالنس
الماسيس ولا يشك في فائده التاميس اولى في كلام الشارع من فائده التاميد الثاني انه روى
عن ام سلمة انها قالت نارسول الله ان النساء قلن ما نرى الله ذكر الرجال فانزل الله ان
المسلمين والمسلمات الاية فلو كان النساء يدخل في جمع المذكر لكان المذكورات
فتمتصحه السؤال ولم يصدق من الله في شيء من ذلك ثم لم يصح تفرده عليه السلام
لن على النبي فان قيل لا نسلم ان سوال ام سلمة لعدم دخولها في جمع المذكر بل لعدم
تخصيصها بلفظ صريح يخص بها حصتها ورد في الرجال قلنا هذا موع لان سوال
ام سلمة صريح في عدم الذكر مطلقا لا في عدم ذكر تخصصها لانها قالت ما نرى
الله ذكر الرجال ولو كان ذكر النساء ولو نظر في الضم لم يصح هذا الاخبار على
الاطرافه المالم ان اهل العربيه اجمعا على ان المسلمين جمع يذكر لان اللفظ ضعيف
الواحد عندهم وواحد المسلمين مسلم وهو لا يتناول المؤمنات بالانفاق فكذا الجمع
الذي هو ضعيفه قالوا المعروف بغير المذكر قلنا صحيح اذ قصد
الجمع ويكون مجازا فان قيل الاصل الحقيقة قلنا يلزم الاشتراك وقد تقدم
مثله قالوا لو لم يدخل لما شارك المذكر في الاحكام قلنا بدليل من خارج والذالك
لم يدخل في الجماد والجمعه وغيرها قالوا الوصي لرجال وسائى مح قال واوصيت
لهم بكذا دخل النساء فيهم وهو معنى الحقيقة قلنا بقرينة الاصل الاول
احتج الخليله وان داود من ثلثه اوجه الاول قالوا المعروف وعادة
العربيه اذا جمعت المذكر والمؤنث فلبوا جاسا بالذكر وطردا نقال للنساء اذا
تخصص ادخلن واذا كان معهن رجل ادخلوا وقد قال تعالى لادم عليه السلام وحوا